د. خالد بودي

عضو الهيئة العليا للرقابة الشرعية

بنك الكويت المركزي - دولة الكويت

مؤتمر الكويت الأول

دور مكاتب التفتيش والتدقيق

في القطاع الحكومي

قرار مجلس الوزراء (283) لسنة 2011

الراعي البلاتيني

bakertilly

الراعي الرسمي

Grant Thornton
للإستشارات الإدارية والإقتصادية ذ.م.م

من 26 إلى 28 مايو 2025

فندق ومنتجع جميرا شاطئ المسيلة – الكويت

تنظيم

GULF INNOVATION
مهندسو الحياة
الإبداع الخليجي

- ينص القرار على إنشاء مكاتب للتفتيش والتدقيق في جميع الجهات الحكومية.

- يهدف هذا القرار إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع العام، وتحسين الأداء والكفاءة في الجهات الحكومية

توضيحات إضافية:

غرض القرار:

كان الغرض من القرار هو إنشاء مكاتب خاصة بالتفتيش والتدقيق في كل جهة حكومية، بهدف التأكد من حسن سير العمل والالتزام باللوائح والقوانين.

الجهات المعنية:

يشمل القرار جميع الجهات الحكومية، بما في ذلك الوزارات والهيئات العامة والمؤسسات الحكومية.

دورالمكاتب:

عمل هذه المكاتب على فحص و تقييم أداء الجهات الحكومية، و تحديد نقاط القوة والضعف، و تقديم توصيات لتحسين العمليات.

التأثير:

ساهم هذا القرار في تعزيز الثقة في الأجهزة الحكومية، و تحسين مستوى الأداء والكفاءة في القطاع العام.

المتابعة:

تابع هيئة النزاهة والأداء الحكومي، وهي الجهة المسؤولة عن متابعة تطبيق هذا القرار، وتقييم مدى فعاليته في تحقيق الأهداف المرجوة.

أهمية القرار:

يعتبر هذا القرار خطوة هامة في تطوير الأداء الحكومي، و تحقيق الشفافية والمساءلة في القطاع العام.

التركيز على الشفافية

يسهم القرار في تعزيز ثقافة الشفافية في الأجهزة الحكومية، ويزيد من قدرة الجمهور على معرفة أداء الجهات الحكومية.

تسهيل المتابعة

يسهل القرار عملية المتابعة والرقابة على الجهات الحكومية، مما يساعد في تحقيق الكفاءة